تازة، في 2020/07/07

بيان حقيقة للرأي العام

تنويرا للرأي العام ، و إثر صدور بعض التعاليق الكيدية و الاتهامات الزائفة و التي لا أساس لها من الصحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بخصوص السؤال الكتابي الذي وجهه عضو الفريق الإستقلالي للوحدة و التعادلية السيد محمد بودس حول تفعيل مقتضيات الدوريات الوزارية الثلاث المتعلقة بدراسة ملفات طلب رخص البناء و التجزيء و إحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات ، وجب توضيح مجموعة من النقط للأمانة ورفعا لكل لبس أو غموض، نذكر منها :

1- أولا يثمن المستثمرون و جميع المواطنون المالكون لبقع أرضية بتجزئة أمين سكن على حد سواء الروح العالية للسيد محمد بودس لتفاعله مع شكايتهم و استعداده للدفاع عن حقوقهم كمتضررين من الرأي التقني للوكالة الجضرية بفرض صحون لا أساس قانوني لها مغلبا بدلك المصلحة العامة وحقوق المتضررين على مصلحته الشخصية على اعتبار أن حل إشكالية الصحون سيقلل من تنافسية تجزئته.

2- ثانيا يتقدم جميع المستثمرون و المواطنون المالكون لبقع أرضية بتجزئة أمين سكن بالشكر الجزيل للسيد محمد بودس على استقباله ممثلهم بمجلس النواب وقبوله الوقوف بجانب الحق لرفع الظلم و الضرر الذي طال العديد من ملفات المشاريع الكبرى بعيدا على كافة الأشكال السياسية و مكرسا المصلحة العامة مما قوى ثقتنا به في دفاعه المسؤول عنا بعدما طرحنا الإشكالات المرتبطة بالصحون أمام مختلف الفاعلين في قطاع التعمير و استنفدنا جميع المساعي لحلها مع الوكالة الحضرية بتازة .

3- ثالثا، ربما كان من الأفضل للمعلقين أو من المتتبعين للشأن العقاري الإطلاع على تصميم التجزئة المرخص و على دفتر تحملاتها و القيام بزيارة ميدانية للتجزئة لإستطلاع الرأي عن كثب قبل توجيه الاتهامات الباطلة و التي لا تمت للحقيقة بصلة .

4- رابعا و أخيرا، إن قضية النسبة المؤوية للصحون المقتطعة من الوعاء العقاري للبقع بتجزئة أمين سكن فيها ضرر كبير لمواطنين بسطاء و مستثمرين شرفاء و ليس قضية رجل برلماني أو سياسي كما يدعيه البعض في محاولة لتبخيس المشكل الحقيقي ثم التركيز و بشكل مكتف على إعطاء الموضوع بعدا آخر غير حقيقي .

نائب المستثمرين والملاكين بتجزئة أمين سكن